

خلال الحرب العالمية الأولى :

وقعت مصر تحت الاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢ . وقد هيأت الحرب العالمية الأولى فرصة أمام هذا الاحتلال ليشدد قبضته على مصر . فأعلنت سلطاته الأحكام العرفية في مطلع تشرين الثاني عام ١٩١٤ . ولما دخلت الدولة العثمانية وكانت صاحبة السيادة الاسمية على مصر - الحرب الى جانب المانيا والنمسا ضد الحلفاء ، فرضت بريطانيا نظام الحماية على مصر في كانون الاول عام ١٩١٤ . ونقضت آخر العلاقات التي تربطها بالدولة العثمانية .

ولجأت بريطانيا تحت ستار ظروف الحرب الى فرض قيود شديدة على البريات ، فوضعت رقابة على الصحف ، ومنعت الاجتماعات العامة ، وقامت بحملة عنذلات واسعة أسفرت عن زج اعداد كبيرة من المواطنين في السجون والمعتقلات ، ماقت عدداً آخر دون اجراء تحقيق معهم او محاكمتهم .

واتخذت بريطانيا من مصر قاعدة حربية مكنتها من تجهيز حملات ضد سوريا ، وارغمت المصريين على القتال الى جانبها ، كما سخرت العمال مصريين في تبديد الطرق ، وحمل التموينات ، ومد سكة حديد سيناء . وقد وصل هؤلاء في اواخر الحرب الى قرابة مليون رجل ، كانوا يؤخذون قسراً بحجة انهم عون . ولقي كثير منهم حتفهم في سوح القتال ، بينما أصيب آخرون منهم من وعاهات اعدتهم عن العمل .

لم تكن سيطرة بريطانيا على مصر تقتصر على الناحية السياسية فحسب بل تعدتها الى سيطرتها على الناحية الاقتصادية . فلما اندلعت الحرب العالمية الأولى شددت بريطانيا من قبضتها على الاقتصاد المصري . فعمدت الى ما يشبه مصادرة المحاصيل الزراعية والمواشي والدواب . إذ استولت عليها باثمان بخسة . وابتزت اموالاً طائلة من المصريين بحجة انها تبرعات للصليب الاحمر البريطاني . وكانت تؤخذ بالترغيب تارة وبالتهديد تارة اخرى . (١)

ومن جهة اخرى ادت الحرب الى حدوث كساد شديد في مصر . إذ طرأ هبوط حاد على اسعار القطن . وهو المحصول الرئيس لمصر . في بداية الحرب . مما الحق خسائر فادحة بالمزارعين وعلى الرغم من ان اسعار القطن عادت الى الارتفاع نسبياً عقب ذلك . الا ان المزارعين لم يجنوا اية فائدة من هذا الارتفاع . لعوامل منها تدخل السلطات البريطانية في تحديد اسعاره إذ فرضت سعراً للقطن يقل كثيراً عن سعره الحقيقي . ووضعت قيوداً على تصديره . كحصر عمليات التصدير في ايدي فئة قليلة من التجار الاجانب .

كما عانى الشعب العربي في مصر من ارتفاع شديد في اسعار السلع الاستهلاكية وبخاصة اسعار الحبوب والمنسوجات والوقود . (٢) ولم تقف معاناة المصريين عند هذا الحد بل تجاوزتها الى سوء معاملة القوات البريطانية لهم .

ب - العلاقات المصرية البريطانية بين الحربين :

ترقب الشعب العربي في مصر بفارغ الصبر انتهاء الحرب . على أمل ان تتحقق مطالبه في الاستقلال . لاسيما وأن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصائرهما الذي كان قد اعلنه الرئيس الامريكى ولسن . جذب انتباه المصريين . وبعث فيهم الامل وغدوا ينتظرون أن تطبقه بريطانيا . (٣)

لكن ما حدث هو ان بريطانيا لم تغير في شيء من سياستها إزاء مصر عقب الحرب . وعلى العكس من ذلك كانت المؤشرات تدل على أن بريطانيا في سبيل إحكام سيطرتها على مصر . بدليل الزيادة المطردة في عدد الموظفين البريطانيين في الاجهزة الحكومية في مصر . إذ قفز عددهم من ثلاثمائة موظف في عام ١٩١٨ . إلى ألف وسبعمائة موظف في عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ . (٤) وكذلك اعتزام بريطانيا اصدار

قوانين جديدة من شأنها تكريس وجودها في مصر. بل حاولت انزال مصر الى
موتيرة المستعمرة. كما يتضح ذلك من مشروع الدستور الذي اعده وليم برونيت. (١٠)

وعلى اية حال. شهدت فترة الحرب العالمية الاولى تطورات مهمة مثل انشاء
مملكة عربية في الحجاز وتأهب فيصل بن الحسين لتمثيل العرب في مؤتمر الصلح
الذي عقد في باريس لتسوية مشاكل الحرب. وصدور التصاريح البريطانية -
الفرنسية الخاص بسوريا والعراق في اوائل تشرين ثاني عام ١٩١٨. (١١) وكذلك تصاعد
التحري في العالم. وحصول عدد من الأقطار على استقلالها. وانتشار مبدأ حق
المرير المصير.

حملت التطورات آنفة الذكر الحركة الوطنية في مصر على العمل. إذ عقد عدد
من القادة والساسة المصريين سلسلة من الاجتماعات منذ اوائل عام ١٩١٨. تداولوا
فيها مستقبل مصر بعد انتهاء الحرب. ونظراً لظروف الحرب. كانت الاجتماعات
تتخذ بصورة سرية وغير منتظمة. وكان بين الذين اسهموا فيها سعد زغلول.
وعنت تلك الاجتماعات بمثابة نواة اثمرت عن تأسيس حركة الوفد المصري.

ومها يكن من أمر. فقد تألف وفد مصري من ثلاثة اشخاص برئاسة سعد
زغلول. وطلب في ١١ تشرين ثاني عام ١٩١٨ من ريجنلد ونجت. المندوب السامي
البريطاني في مصر تحديد موعد للاجتماع به بهدف التباحث في امكانية سفر وفد
مصري الى لندن لعرض مطالب بلاده على انظار الحكومة البريطانية. وانعقد
اجتماع بعد يومين من تقديم الطلب. حضره عن الجانب المصري تسعة اعضاء
برئاسة سعد زغلول. طرحت خلاله مطالب مصر. وكانت تتركز في الاستقلال
التام. والغاء الاحكام العرفية. ورفع الرقابة عن الصحف والمطبوعات. وفي اثناء
ذلك افلح الوفد في اضافة الصفة الشرعية على تمثيله للشعب بأن حصل على توكيل
منه. ولو ان السلطات البريطانية تضدت لهذه العملية وحاولت عرقلتها.

طلب سعد زغلول في ٢٠ تشرين ثاني عام ١٩١٨. الى قيادة الجيش البريطاني -
بوصفها الجهة المسؤولة عن منح تراخيص السفر نظراً لسريان مفعول الاحكام
العرفية - السماح له ولزملائه بالسفر الى بريطانيا لكن قيادة الجيش رفضت
الاستجابة لطلبه واقترحت بدلاً من ذلك ان يقدم الوفد مقترحاته الى المندوب
السامي مباشرة واشترطت فيها ألا تشكل اي تدخل في نظام الحماية.

